المجتمع الدولي والتعذيب أثناء الثورة الجزائرية

1954 ـ 1962

الدكتور عسال نورالدين، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس

assalnoureddine@yahoo. fr

الملخص:

نحاول من خلال هذا المقال التطرق إلى جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر إبان الثورة التحريرية، وردود الفعل الدولية المختلفة، بداية من الهيئات الدولية خاصة هيئة الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي، والرأي العام الدولي، والتي أدانت الجرائم الفرنسية بالجزائر خلال الثورة التحريرية، مما سمح بتدعيم موقف جبهة التحرير الوطني على الصعيد الدولي، وكشفت عن الوجه الحقيقي لفرنسا، والتعفن الأخلاقي الذي شمل كل مستويات الدولة الفرنسية. لقد كانت معركة طويلة وشاقة خاضتها الثورة الجزائرية ضد أعتى قوة استعمارية لذلك الوقت والتي حاولت إنكار الطابع الإجرامي لهذه الحرب، ولم تكن تتجرأ على ذكر اسمها، بينما كانت تهلل لما كان يسمى سياسة التهدئة التي انتهجتها كأسلوب لمغالطة الرأي العام المحلي والدولي.

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية؛ التعذيب؛ المنظمات الدولية.

Abstract : We try through this article to talk about the crimes of France during the war for independence in Algeria and the various international reactions, starting with the international organizations including the United Nation, the International Red Cross and the world public opinion, which coded these atrocious crimes against the Algerian people. This strengthened the position of the FLN at the international level and revealed the true face of France and the moral rot that characterized all levels of the French state. It was, actually a long and arduous battle led by the Algerian revolution against a great power of the time, which tried

to deny the criminal nature of colonization. Besides, it didn't use to dare to articulate its name; yet it acclaimed the policy of pacification and adopted it as a method of distorting local and international opinion

Key words : Algerian revolution, torture, world organization

تمهيد:

تعتبر جرائم فرنسا في الجزائر سلسلة متواصلة من جرائمها ضد الإنسانية، وامتداد لما ارتكبته في مستعمراتها في ما وراء البحار، ضاربة عرض الحائط كل القوانين الدولية، والأعراف الإنسانية، فالقانون الدولي الذي أقرته الكثير من الدول يحظر الأفعال الغير الإنسانية المرتكبة أثناء النزاعات المسلحة، فلقد حركت عمليات التعذيب الممارسة ضد الشعب الجزائري ضمائر المجتمع الدولي من المثقفين والسياسيين، والطلبة، والنقابات العمالية، والصحافة، والهيئات الدولية، والمنظمات الغير حكومية، الذين استنكروا هذه الممارسات الفرنسية التي لا تمت بصلة إلى حقوق الإنسان، وتعالت الأصوات في مختلف بقاع المعمورة منددة بالسياسة الاستعمارية الفرنسية، ومطالبة بإماطة اللثام عن الجرائم الوحشية لتحقيق العدالة ونشر قيم السلم والمثل العليا، ولمعالجة هذا الموضوع طرحنا الإشكالية التالية:كيف كان موقف المجتمع الدولي بمختلف هيئاته من أعمال التعذيب التي مارسها الاستعماري الفرنسي في الجزائر؟وإلى أي مدى نجحت الثورة الجزائرية في الكشف للعالم حقيقة ما يجري في الجزائر من انتهاكات لأبسط الحقوق الإنسانية؟.

أ- هيئة الأمم المتحدة:

عندما استقراء الوعي الأوربي في وثائقه ونصوصه نرى ذلك الشرخ بين ما يقوله النص وما يمارسه العقل ويمكن الوقوف على ذلك عند مقارنة المبادئ الكلية التي تبدو أنها تمثل الدعائم التي تقوم عليها الأنظمة الليبرالية غير أن الالتزام بها يجب أن يتم التحقق منه، والتركيز من الناحية النظرية على الحقوق الطبيعية التي تعتمدها الإعلانات والدساتير. **(بوتاف. ع ر. 2003:ص 51)**، فإذا تم التسليم بوجود حقوق طبيعية تنتمي للإنسان فإن الاعتداء عليها، أو انتزاعها من الإنسان يخرجه من إنسانيته، ولهذا لا يحق لأحد أن يفعل هذا، لأن هذا العمل يعد ضد الإنسانية نفسها التي يصفها إعلان حقوق الإنسان بأنها مقدسة وغير قابلة للتحويل، لكن وعي الأوربي في النص ليس هو ممارسة في الواقع، تلك الممارسة تبين انحرافه عن المبادئ التي يفترضها عامة، فهو الذي يصنع هذه المبادئ

ويحارب من أجلها، والذي يخرقها ليبين للتاريخ عكس ذلك.

لقد أكدت كل النصوص والمواثيق الدولية سواء القديمة أو الحديثة أو المعاصرة على ضرورة معاملة أطراف الحرب معاملة حسنة، واتفقت جميع الدول على احترام هذه المواثيق في حالة الحرب أو في حالة السلم، فالقوانين أو النصوص التي يمكن أن نسترشد بها يمكن تلخيص أهمها في العودة إلى معاهدة لاهاي المتعلقة بقوانين الحرب لسنة 1899-1906-1907- وكذلك بروتكول جنيف لسنة 1925 المحرم لاستعمال الغازات القاتلة، إلى جانب ذلك معاهدات جنيف سنة 1949 الخاصة بمعاملة المساجين والجرحى في أثناء الحرب.

إن معاهدة جنيف سنة 1949 لم تنص على وضعيات حروب التحرر الوطني، بيد أن نص المادة الثالثة المشتركة بين المعاهدات الأربع، هو الذي يمثل أهم النصوص تعلقا بدراسة حركات التحرر، ويعتبر الوحيد الذي يشكل حدا أدنى من الضمانات بالنسبة للمحاربين، إذ أن هذا النص ينطبق على كل الحروب ذات الطبيعة غير دولية، فنص هذه المادة يلزم الدول الأطراف في معاهدة جنيف على احترام حد أدنى من الضمانات بالنسبة للثوار.

تنص المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف لسنة 1949 على أنه في حالة نزاع مسلح من طبيعة غير دولية يجري في إقليم أحد الأطراف المتعهدة، فإن كل طرف في مثل هذا النزاع يلتزم بتطبيق كحـــد أدنى ما يلي**(Oppermann. T. 1961 : 226)**.

1-الأشخاص الذين لم يشتركوا بطريقة مباشرة بما فيهم أعضاء القوات المسلحة الذين وضعوا السلاح أو الأشخاص الذين أصبحوا غير قادرين على مواصلة الحرب بسبب مرض أو جرح أو أسر، يجب معاملتهم بطريقة إنسانية، بدون تفرقة على أساس عرقي، اللون، الدين أو الجنس-الولادة أو المال أو أي معيار آخر.

2-المس بالحياة والكرامة، أو القتل بكل أشكاله: التمثيل، التعذيب، المعاملة القاسية.

3-أخذ الرهائن.

4-المساس بكرامة الإنسان خاصة المعاملات المشينة أو الإهانات.

5-الأحكام المعلنة تكون من طرف محكمة شرعية تتمتع بكل الضمانات القانونية المعترف بها من طرف الشعوب المتحضرة.

6-المنظمات الدولية الإنسانية كمنظمة الصليب الأحمر، بإمكانها تقديم خدماتها للأطراف المتصارعة.

7-حماية أسرى الحرب، ومعاملتهم معاملة إنسانية، وكل دولة تعرض أسير الحرب إلى خطر الموت، يعتبر ذلك خرقا للمعاهدة .

8-يمنع تعرض أسير الحرب إلى التمثيل الجسدي أو تجربة طبية أو علمية مهما كانت حالتها .

إن المجال العلمي لهذه الإجراءات تشر به كثيرا من الصعوبات، نظرا لكون فعالية المادة الثالثة مرهونة بتطبيق كل دولة لها، فقد جعل الدولة المعنية تتهاون وتتماطل في تنفيذ التزاماتها، وكانت فرنسا من الدول التي صادقت عليها سنة 1951، لكنها اكتفت بصفة استثنائية بعد ضغوط الصليب الأحمر الدولي بتطبيق بعض الضمانات فقط في حربها بالجزائر.

وبما أن المادة الثالثة يمكن تطبيقها على حروب التحرير الوطني، إلا أن ذلك لا يعتبر كافيا لحل مشكلة الثوار، ذلك أنهم يعتبرون مجرمون، وخارجون عن القانون في نظر القانون الدولي، لأن حروب التحرير تختلف عن الحروب الكلاسيكية التي تعتمد على المجابهة، فحرب التحرير تستدعي استعمال طرق خاصة في الميدان باعتمادها على استنزاف العدو، مما يعرقل تطبيق معاهدة جنيف لـــ 1949، أو على الأقل أغلبية موادها.

اعتبرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة سنة 1973وبعد دورة الصليب الأحمر بطهران أنه من الواجب إضفاء الصبغة الدولية على حروب التحرير من أجل تطبيق معاهدة جنيف الشيء الذي يضمن للثوار مركزا قانونيا باعتبارهم مساجين حرب في حالة اعتقالهم(**بوسلطان. م، حمان. ب. 1986: 101**)، فالمركز القانوني الذي تعطيه معاهدات جنيف والوثائق الدولية الأخرى للمحاربين، يجب أن يطبق على الأشخاص المشاركين في الكفاح المسلح ضد الاستعمار والتبعية الأجنبية.

لقد صوتت 90 دولة لصالح هذا القرار، الذي اعتبرته شرحا للمادة الثانية من معاهدات جنيف التي أشارت إلى أن هذه الاتفاقية تطبق في وقت الحرب المعلنة بين طرفين أو عدة أطراف(**Benatia. f. 1997 :117**)، لكن بعد مناقشات مطولة في الملتقى

الدبلوماسي للصليب الأحمر، اتضح أنه من اللازم إدخال هذا النوع من الضمانات في نص التصريح بالبروتوكول الأول لعام 1977 بجنيف فقد نص على ما يلي:"إن الوضعيات المشار إليها في مجال تطبيق البروتوكول تتضمن النزاعات المسلحة أين تكون الشعوب في كفاح ضد الاستعمار والاحتلال الأجنبي تطبيقا لحقها في تقرير المصير"، لكن غالبية الدول لا تقبل بعلاقات تعاهدية مع حركات التحرر الوطني بدون اعتراف سابق بهذه الحركات، ففي 1960 قدمت الجزائر لوثائق انضمام إلى معاهدة جنيف، لكن فرنسا رفضت أي علاقة تعاهدية مع هذه الحركة أو الحكومة المؤقتة.

وهناك معاهدات لا تقل أهمية عن معاهدات جنيف لسنة 1949التي حاولت ضمان حقوق الثوار أثناء الصراعات المسلحة، ففي 1799 تم التوصل إلى اتفاقية بـــ "لا هاي" يحتوي على تنظيمات للحرب، فقد ورد في المادة الثانية والعشرين ما يلي:"**المتحاربون ليس لهم الحق الغير المحدود في الوسائل التي يلجأون إليها في مواجهة العدو**"، **والمادة الثالثة والعشرين تمنع استعمال السم، وكل الأسلحة الأخرى التي يمكن أن تسبب أضرارا غير لازمة، وتحرم اللجوء إلى الطرق الاحتيالية في قتل وجرح المتحاربين، واستعمال الوسائل اللاإنسانية في الحرب(بوسلطان. م، حمان. ب. 1986: 102).**

وخلال انعقاد الدورة الأولى للجنة حقوق الإنسان في الفترة من **27** جانفي إلى 10 فيفري 1947 صيغت فكرة في الفقرة الثالثة من ديباجة الإعلان :"**ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر شخص آخر إلى التمرد على الاستبداد والظلم، وإن الحق في مقاومة الاضطهاد هو حق أساسي من حقوق الإنسان، يجب على كل دولة ديمقراطية حقا أن تحترمه لأنه يدخل ضمن الأساس الذي يقوم عليه وجودها نفسه**"**(سعد الله. ع. 1994: 58)**، كما قضت المادة الخامسة والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة على أن تعميم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا ونصت المادة السادسة والخمسين على أن يتعهد جميع الأعضاء، بالعمل منفردين أو مشتركين وبالتعاون مع المنظمة من أجل تحقيق الأهداف الواردة في المادة الخامسة والخمسين، وفرض على الدول الأعضاء تعهدات لا يمكن الرجوع عنها، ومنها تطبيق أحكام الميثاق المتعلقة بحقوق الإنسان "**(سعد الله. ع. 1994: 78)**.

ومن المبادئ التي أعلنت عنها الجمعية العامة للأمم المتحدة في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، حق منح مركز أسرى الحرب كالمقاتلين الذين يكافحون السيطرة الاستعمارية الأجنبية، وتكون معاملتهم متفقة مع أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب(**سعد الله. ع. 1994: 129**)، إضافة إلى أن القانون الدولي ينظم وسائل القتال في أثناء الحرب، بتحريمه للمعاملات أللإنسانية كحالة الجرحى، والمرضى، والأسرى، والمدنيين.

وانطلاقا من هذا المنظور ركزت جبهة التحرير الوطني، على ضرب مصداقية فرنسا في المحافل الدولية وكسب التأييد والتعاطف الدولي، والكشف عن صورة فرنسا الإجرامية، وارتكابها لجرائم ضد الإنسانية، فحاولت الاستفادة من المادة العشرين التي تتضمن القانون الداخلي للجمعية العامة، والتي تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية:

1- حق الشعوب في تقرير مصيرها.

2- السلم والأمن العالميين اللذين أصبحا مهددين.

3- الحقوق الأساسية للإنسان.

المبدأ الثالث يشير إلى أن أي حرب بصفة عامة تمس الحقوق الأساسية للإنسان، ومنها الحرب الكولونيالية التي تمنع الحريات العامة، تؤدي إلى قمع شامل والمنافية لكل قيم الحرية ، وأكدت جبهة التحرير الوطني أن الاعتقالات الجماعية التي عرفتها الجزائر، ومنع الأحزاب السياسية وحجز ومنع الجرائد، واحتلال البيوت من طرف الجيش الفرنسي، هي نتيجة لرفض الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الجزائري(**Mameri. K. 1962 :25**).

وعلى هذا الأساس سلمت البعثة الجزائرية رسالة إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة في 22 أكتوبر 1956 جاء فيها:" **إن سياسة فرنسا بالجزائر، تتميز بانتهاج فرنسا الاستعمارية للعمل العسكري، وباختيارها هذا الطريق فإن فرنسا بدأت في سياسة عسكرية قمعية، وبوليسية على جميع المستويات ، ويكفي قراءة الصحف الفرنسية للتأكد بوجود حرب في الجزائر. إنها حرب إبادة، أغلب ضحاياها من المدنيين الجزائريين**" **.Mynier. G. Harbi) M. 2004 :188)**، وخلال مناقشات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة حول الاستعمار وجهت مجموعة الأفرو أسيوية نداء لفرنسا تطالبها فيه بضرورة منح السجناء الجزائريين صفة

المعتقلين السياسيين وتم المصادقة عليه بـــ 62 صوتا وبدون معارضة.

وإدراكا منها في 15 نوفمبر 1961 بخطورة نتائج الإضراب الذي شنه الآلاف من الجزائريين المسجونين بفرنس، وشعورا بخطورة هذا الإضراب على آفاق الحل السلم، والتفاوض حول المسألة الجزائري، وتذكيرا كذلك بقرار 14 ديسمبر 1960 الذي يشير إلى وضع حد لكل عمل عسكري، وكل الإجراءات القمعية بأي شكل من الأشكال الموجه ضد الشعوب المستقلة وممارسة هذه الشعوب سلميا حقها في الاستقلال الكامل، وجهت هيئة الأمم المتحدة في 15 نوفمبر 1961 نداء إلى الحكومة الفرنسية دعت فيه بالالتزام بالأعراف الدولية والمبادئ الإنسانية والاستجابة للمطالب الشرعية للسجناء الجزائريين بالاعتراف بقانون السجين السياسي لوضع حد للإضراب عن الطعام **Elmoudjahid. N°87. 22 Novembre (1961)**.

وأثناء مناقشة قضية المستعمرات في 16 نوفمبر 1961 طلب ممثل الباكستان بإدراج وضعية المساجين الجزائريين بفرنسا ضمن المناقشات، حيث قدمت أربعة وثلاثون (34) دولة آفرو أسيوية، نداء لفرنسا للاعتراف بقانون السجين السياسي وتطبيقه على الجزائريين، لكن ممثل البعثة الفرنسية في هيئة الأمم **أرنود بيرارد Arnaud Berard** رفض إدراج هذا الاقتراح وغادر قاعة الاجتماعات وفي نفس الوقت تدخل الممثل الليبي " **فيكني** "أن الموافقة على اقتراح الجبهة الآفروأسيوية سيساعد على حل القضية حلا سلميا، كما تطرق الممثل المغربي" **بن هيمة** "إلى وضعية المساجين الجزائريين رجالا ونساء، ورغم محاولات الحكومة المغربية لدى الحكومة الفرنسية، لإنهاء الإضراب عن الطعام، إلا أن المحاولة باءت بالفشل.

ووافقت الجمعية العامة، بتوقيف المناقشات حول المستعمرات، والانتقال إلى بحث ودراسة الاقتراح الخاص بالمساجين الجزائريين الذي تم الموافقة عليه:" **إن الجمعية العامة تعبر عن قلقها للآثار التي سيخلفها على المستوى الدولي، مما سيؤدي إلى شن إضراب عن الطعام من طرف الآلاف من المعتقلين الجزائريين بفرنسا، وكل إجراء قمعي مهما كان شكله ضد السكان يجب أن يتوقف، ليسمح بممارسة بطريقة سلمية إننا ندعوا الحكومة الفرنسية باحترام المبادئ الإنسانية، بإعطاء حقوق المساجين والاعتراف لهم بقانون السجين السياسي. (Le Monde. N°5236. 17Novembre 1961)**"

ب-الصليب الأحمر الدولي

إلى جانب هيئة الأمم المتحدة، فلقد استطاعت جبهة التحرير الوطني في إطار استراتيجيها الخارجية على لفت اهتمام المنظمة الدولية للصليب الأحمر Comité international du croix rougeلمعاناة الشعب الجزائري، ومدى احترام الجبهة للقوانين الدولية فيما يخص أسرى الحرب، ففي سنة1956 ، ألقى جيش التحرير الوطني القبض على بعض الجنود الفرنسيين، مما دفع بالمنظمة الدولية للصليب الأحمر، إلى الاتصال بالهلال الأحمر الجزائري، بالرباط في مارس 1957 للنظر في قضية إطلاق سراحهم.

وبغية الإطلاع على وضعية المعتقلين الجزائريين طلبت هذه المنظمة في 06 أفريل 1956من رئيس المجلس الفرنسي **غي مولي Guy Mollet**"بإرسال لجنة إلى الجزائر لزيارة مراكز الإسكان من14 مايو إلى28 جوان 1956 حيث قدم كل من **كلود بيلود Claude pillaud**رئيس اللجنة **و ريني بوفاي René bouvey و بيار غياردPièrre gaillard . تقريرا** لرئيس الحكومة الفرنسية.

وفي بلاغ لرئيس المجلس المؤرخ في 23 جوان1956، يظهر الاختلاف فيما يخص تطبيق المادة الثالثة من اتفاقية جنيف من طرف الحكومة الفرنسية والوطنيين الجزائريين، فقد نصت هذه المادة أنه في حالة ظهور صراع بين طرفين على أرض أي طرف فإن الصليب الأحمر بإمكانه زيارة الجزائر، وتم استقبال هذه اللجنة من قبل **روبار لاكوست Robert Lacoste**"حيث زارت ثمانية(08) مراكز للإسكان و49 تسعة وأربعين (49) سجنا(**Benatia. f. 1997 :147**).

هذه الزيارة دفعت بالهلال الأحمر الجزائري إلى شجبها لعدة اعتبارات :

– إن مهمة المنظمة الدولية للصليب الأحمر لم تحمل طابع التحقيق وإنما هي زيارة ذات طابع إنساني، وبالتالي عدم البحث في الوضعية القانونية للمعتقلين.

– إن المساعدات تتكفل بها هيئات فرنسية معتمدة من طرف الحكومة الفرنسية.

– الملاحظات والنتائج المتوصل إليها من طرف أعضاء اللجنة تبلغ فقط للسلطات الفرنسية، الطرف الوحيد المخول له نشر الملاحظات، ولم تأخذ بعين الاعتبار شكاوى المعتقلين، المتعلقة بعدم الاستفادة من قانون السجين السياسي وانعدام العلاج وانتشار الأمراض الخطيرة، كالأمراض الصدرية والأمراض الجلدية.

واعتبر أحد أعضاء اللجنة أن هذه المشاكل لا تدخل في صلاحياتهم(**Benatia. f. 149: 1997**)، والخلاصة التي توصلت إليها هي أن المعتقلين يستفيدون من معاملة إنسانية.

إلى جانب ذلك حاولت الحكومة الفرنسية توجيه اتهامات لجيش التحرير الوطني بعدم احترام المعاهدات الدولية، فقد كتبت جريدة لوموند في 28 ديسمبر1957قائلة:" **إن الثوار الجزائريين لم يحترموا تعهداتهم بالسماح لمنظمة الصليب الأحمر، بزيارة الأسرى الفرنسيين**"، وردا على هذه الادعاءات كتبت جريدة Le petit Matin بتونس بلاغا حول الموضوع ينفي من خلاله الناطق الرسمي لمنظمة الصليب الأحمر ادعاءات جريدة لوموند، مؤكدا على أن الثوار الجزائريين لم يرفضوا طلبات الزيارة(**Benatia. f. 1997 :120**).

وحتى تؤكد جبهة التحرير الوطني على التزامها بالمعاهدات الدولية ففي جانفي 1958وبعدما تم القبض على أربعة جنود فرنسيين إثر معركة في جبل خنشة بالجزائر، أكد الدكتور بن تامي رئيس الهلال الأحمـــــــــــــر الجزائري: "**إن الهلال الأحمر الجزائري، يستغل هذه الفرصة ليعبر عن رغبة في إيجاد حل جذري، لكل القضايا الخاصة بهذا الصراع، في إطار احترام اتفاقيات جنيف**"(**Benatia. f. 1997 :121**)، وتجسيدا لهذا المبدأ قاما ممثلان عن الصليب الأحمر" ديبرو "Depreux وهوفمان "Hoffmann بزيارة مكان اعتقال الجنود الأربع، حيث لاحظا المعاملة الحسنة واحترام القوانين الدولية من طرف جيش التحرير الوطني، ثم أعلنت جبهة التحرير الوطني في 08 فيفري 1958 عن عزمها وتشجيعها لأي مبادرة تسمح بتثمين وضعية الأسرى ودراسة إمكانية إقامة محتشدات في بلد محايد للأسرى الفرنسيين.

وفي السنة الموالية استقبلت جبهة التحرير الوطني " **ديبر** Diber" الممثل الفرنسي للبدء في المفاوضات حول الأسرى وعبرت عن استعدادها لإيجاد مخرج مشرف لهذه المشكلة والضغط على فرنسا لوضع حد نهائي لممارستها البربرية ضد الأسرى الجزائريي، ومن أجل توضيح حسن نية الحكومة المؤقتة، قررت في 20 أكتوبر 1958 إطلاق سراح أربعة أسرى بتونس، وسبعة آخرين في 03 ديسمبر1958(**Benatia. f. 1997 :123**).

وفي تدخل ممثل الصليب الأحمر في التجمع الثاني عشر للطب والصحة عبر عن شديد تأثره بالوضعية السيئة لمئات الآلاف من الأشخاص، أغلبيتهم من النساء والأطفال والشيوخ

بداخل المحتشدات والمعتقلات، وفشل السلطات الفرنسية تجاه خطورة المشكل، وفي إيجاد الحلول لعلاج هذه الوضعية التي لا يمكن للمنظمة وحدها أن تتدخل **.Elmoudjahid. N°33 (08 decembre1958)**، كما وجهت منظمة الصليب الأحمر طلبا للحكومة المؤقتة الجزائرية عبرت فيه أنها تولي أهمية خاصة للحصول على إجابة مقنعة حول الاقتراحات التي أرسلتها وذلك في مايو 1958 وديسمبر 1959 .

وتتمنى المنظمة أن تحترم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هذه الاقتراحات خاصة المادة الثالثة(03) لاتفاقيات جنيف1949 ، ويدخل هذا في إطار عملها الذي بدأ منذ 04 سنوات لصالح ضحايا أحداث الجزائر، والخطوات التي اتخذتها لإطلاق سراح أسرى جيش التحرير الوطني. ولوضع هذه الاتفاقية في متناول الأطراف المتنازعة أرسلت إلى جيش التحرير الوطني 1000نسخة باللغة العربية و 1000نسخة باللغة الفرنسية(**L'echo d'oran. N°31690. 22 janvier 1960**).

وبعد إطلاع المنظمة الدولية للصليب الأحمر بوضعية السكان داخل المحتشدات من خلال التقارير التي أنجزت من طرف لجانها، التي زارت الجزائر، قدمت في 21 جانفي 1959مبلغا ماليا بـــ 15ألف فرنك سويسري إلى ممثليها بالجزائر، بغية اقتناء الملابس والكتب لفائدة المعتقلين(**Farouk. b. 1997 :139**).

ج- الرأي العام الدولي:

يعتبر التعذيب فعل غير إنساني ينم عن حقد الممارس له، على الممارس عليه، لإخضاعه، والإحساس بصفة التفوق، وهو فعل مرفوض باختلاف الزمن والمكان، ومرفوض مهما تباينت عناصر الدين واللغة، والعرق، فالمجتمع الدولي، لم يدرك حقيقة التعذيب الممارس ضد الشعب الجزائري من طرف فرنسا الاستعمارية، إلا مع بداية سنة 1957ففي المرحلة الممتدة ما بين 1957-1954 استطاع الاستعمار الفرنسي أن يغطي على جرائمه باسم تارة التهدئة، وتارة إعادة النظام العام وتارة أخرى القضاء على المتمردين.

لكن مع ظهور كتاب السؤال **La question** لـــــ **هنري علاق Henry Alleg** الذي فضح فيه الوجه الحقيقي لسياسة التهدئة، من خلال شهادته عن التعذيب الذي تعرض له على يد الجيش الفرنسي وقضية " **موريس أودان Maurice audin**"**وفارنود**

ايفتونFernand Iveton"، و"**فرنسيس جونسون Francis jeansone**، واغتيال" العربي بن مهيدي"، و"علي بومنجل"، أدرك الرأي العام الدولي ما يجري في الجزائر، حيث ظهرت حملة واسعة في كل أوربا، منددة بالأسلوب البربري والإجرامي لتصرفات الجيش الفرنسي الذي اعتدى على المبادئ الأساسية للكرامة الإنسانية، ففي ايطاليا عرف الموقف الداخلي تغيرا منذ 1958بتعاطف الكثير من الإيطاليين مع المقاومة الجزائرية، ولم يكن هذا التغيير ليس بفعل اليسار فقط، بل بسبب القوى الديمقراطية، والكاثوليكية، والاشتراكية، الذين دافعوا عن حق الشعب الجزائري في الاستقلال.

على الرغم من التعتيم الإعلامي والحصار المضروب على الأخبار المتعلقة بحرب الجزائر إلا أن جبهة التحرير الوطني نجحت في الكشف للعالم عن حقيقة ما يجري في الجزائر من ممارسات التعذيب، الأمر الذي كان له الأثر في إثارة الكثير من ردود الفعل من مختلف أصقاع المعمورة المنددة بهذه الأفعال، وفي هذا الإطار تعالت أصوات فرنسية منددة بالتجاوزات التي يقترفها الجيش الفرنسي ضد الشعب الجزائري، ففي 24 مارس 1957 بعث **بول تتنغن Paul Teitgen** الأمين العام لولاية الجزائر العاصمة، وأحد أبطال المقاومة الفرنسية الذي عذب لمدة تسعة أشهر من طرف الغاستابو، برسالة استقالته إلى الوزير المقيم **روبار لاكوست Robert Lacoste**، هذه الرسالة التي نشرت في جريدة لوموند في 01 أكتوبر 1960، أشار فيها إلى رفضه القاطع للتجاوزات المفترقة من طرف الجيش والبوليس الفرنسي تجاه الشعب الجزائري، وشبهها بالتجاوزات التي قام بها جهاز "الغاستابو"، الألماني أثناء الحرب العالمية الثانية، وقد جاء فيها: "**إني أعتقد جازما أنني فشلت واقتنعت منذ ثلاثة شهور أننا لم ندخل في اللاشرعية فقط التي هي في الحرب غير مهمة، لكن في اللامسئولية التي ستؤدي إلى جرائم حرب. . . لم أسمح لنفسي بالتأكيد عليها إلا بعد زيارتي لمراكز الإسكان "بول غزال" وبني مسوس، حيث شاهدت شخصيا آثارا عميقة، وتعذيب على المعتقلين والتي عرفتها منذ 14 سنة على يد "الغاستابو" "بنانسي**Nancy"(**Evno P et Planchais J. 1990 : 144-145**).

في الوقت نفسه اختار الكثير من المثقفين الفرنسيين مواقعهم بكل شجاعة، فقد قام العديد من المثقفين بتشكيل لجنة في نوفمبر 1954 من أجل إطلاق سراح ميصالي الحاج، وكل

ضحايا القمع، ضمت هذه اللجنة كل من جون كاسو **Jean cassou** ، مارسو بيفار **Marceau pivert**، اندري برتون André breton ، ايف ديشزال**Yves dechezelles** ، الكسندر ايبار**Alexandre Hebert** ، ايف جوفا**Yves jouffa** . وفي09 ديسمبر 1954 ظهرت لجنة مكافحة القمع الاستعماري، نشطها دنيال غيران**Daniel Guerrin** ، ، ولجنة ضد تنفيذ حكم الإعدام على مصطفى بن بولعيد في جويلية 1955 بمبادرة روبار شارمي **Robert Charmy**، روبار بارات**Robert Barrat** ، وتوقيع جيلبار جيبسون **Gilbert Gibson**فرانسوا مورياس**François Maurias** ، جون ماري دوميناك **Jean marie Domenach**ولجنة من أجل الدفاع عن الحريات الديمقراطية في أوت 1955 من قبل كلود بوردي**Claude Bourdet** ، وجورج فونتنيس**Georges Fontenis** ، ولجنة عمل المثقفين ضد استئناف الحرب في الشمال الإفريقي، ولجنة العفو عن المساجين السياسيين ما وراء البحر نشطها ماسينيو Massignon الذي طالب من رئيس الجمهورية الفرنسية بتعليق تنفيذ إحكام الإعدام، والحركة للعدالة والحرية ما وراء البحر نشطها جون روس **Jean Rous** ، ولويس ايدوفيل **Louis Houdeville** ومارسو بيفار **Marceau Pivert**(**Stora . B. 1992 :190-191**).

وتتضح مواقف المثقفين تجاه الثورة الجزائرية في انطلاقتها الأولى رغم أنها ارتبطت بالمسألة الكولونيالية ذلك أننا نلاحظ كثير من التردد والالتزام لصالح استقلال الجزائر، ففي خريف 1955ولأول مرة نشرت جريدة لوموند عريضة جماعية لعدة أسماء ثقافية وفكرية معروفة وضحت من خلالها موقفها من الثور، وضمت هذه العريضة جون بول سارتر **Jean paul sartre**، جون لوي بارو **Jean louis barrot** وروجيه مارتن دي غارا **Rogert martin de gara**والأسقف بيار **Pierre** ، وفي السابع من نوفمبر من العام نفسه اجتمع مثقفون من أجل السلم في الجزائر، وقرروا العمل بكل الطرق لوضع حد للحرب الدائرة في الجزائر(**فلاح أ. 2002: 92-93**).

كما ساهم فرنسيس جونسون**Francis Jeanson** في دعم الثورة الجزائرية، فقد أصدر كتابه الأول بالاشتراك مع زوجه كولات جونسون **Colette Jeanson** الموسوم بـــ الجزائر خارجة عن القانون "L'Algérie hors la loi سنة 1955 والذي انتقد فيه بشدة

سياسة الاستعمار الفرنسي، ودافع عن حقوق وحرية الشعب الجزائري وأيد جبهة التحرير الوطني حيث ذكر:"**إن استمرارية القمع في الجزائر سيكلف الوطنيين الفرنسيين حريتهم المدنية، والعمال الفرنسيين سيبقون محل صفقات السلطة Jeanson. F et Colette. J. (17: 1993.**).

وفي 05 أبريل 1956 نشر هنري مارون **Henry Maron** أستاذ التاريخ القديم بجامعة السوربون مقالا في جريدة لوموند بعنوان " **فرنسا بلدي** "يحذر فيه الرأي العام الفرنسي والحكومة الفرنسية، ضد مخاطر استمرار الحرب في الجزائر، وضد الوسائل المستعملة التي منحت في إطار قانون السلطات الخاصة، فهناك خطورة كبيرة على الصحافة والراديو، وأصبحنا نستمع إلى راديو سويسرا، ونقرأ من الصحافة الأجنبية، مؤكدا على وجود مخابر للتعذيب في كامل الجزائر، ولا يمكن الدفاع عن قضية نبيلة بوسائل قمعية، فالشرف الفرنسي ينهار والوطن في خطر(**Evno. P et Planchais. J. 1990 :99-101**.) .

واستنكر الكاتب الفرنسي جول روي Jules Roy أعمال التعذيب الوحشية الممارسة ضد الجزائريين في العديد من كتاباته، خاصة أنه كان على دراية بالممارسات التي ارتكبها الجيش الفرنسي في الهند الصينية، وقد أشار في كتابه:"**أني اتهم الجنرال الفرنسي ماسو Jaccuse le "général massuبسبب التعذيب الذي مورس في الهند الصينية تركت الجيش الفرنسي...لم يبق عندنا غير الجزارين...أنتم إلا أكذوبة وما زلتم تصفعون ضحاياكم بالدم"(Roy Jules. 1972 :32)**.

كما وجه أستاذ في الحقوق بباريس " رينيه كابتان "Rene captain رسالة إلى وزير المعارف الفرنسية على إثر سماعة انتحار المناضل الجزائري علي بومنجل يوم 25 مارس 1957 مستنكرا فيها وسائل الإرهاب والتعذيب التي تمارسها السلطات الفرنسية في الجزائر، والتي لم تستعمل حتى ضد الأسرى الألمان أثناء الحرب العالمية الثانية، بينما سمحت الحكومة الفرنسية بتطبيقها على الجزائريين، لهذا قرر التوقف عن التدريس في كلية الحقوق الفرنسية(**المقاومة، العدد11 ، 01 أبريل1957)**.

ولعل من أبرز الشخصيات الفرنسية التي تبنت موقفا جريئا ضد التعذيب هو جون بول سارتر الذي كان يرى أن الإنسان إذا تنازل عن حريته يعني تنازله عن صفته إنسانا وعن حقوقه

الإنسانية وحتى عن واجباته، وليس هناك من تعويض ممكن لمن يتنازل عن كل شيء، وهذا يناقض طبيعة الإنسان، ونزع كل حرية من إرادة الإنسان هو نزع كل قيمة روحية لأعماله، وإذا كانت الحرب لا تخول الغالب حق إيقاع مذبحة في الشعوب المغلوبة، فإن هذا الحق الذي حرمه لا يصلح لأن يكون أساسا لحق استعباد لتلك الشعوب(**سارتر. ج. ب. 18:1972**).

فهل كان موقفه تجاه الثورة الجزائرية نابعا من إنسانيته وفلسفته وإيمانه بالحرية كقيمة تنشدها هذه الثورة؟ وهل كان هذا الموقف محاولة مع غيره من المثقفين إنقاذ شرف فرنسا الذي لطخته زمرة من الساسة والعسكريين؟

إن التعذيب عند سارتر أثناء الثورة التحريرية ليس التعذيب مدنيا أو عسكريا ولا فرنسيا على وجه التخصيص، إنه وباء يكتسح العصر كله، ولكنه يطبق بانتظام خلف ستار المشروعية الديمقراطية، ويمكن تعريفه بأنه مؤسسة نصف سرية، فهل أسبابه واحدة في كل مكان؟(**سارتر. ج. ب. 1975: 56-57**)

في بداية الثورة التحريرية كان سارتر جاهلا بمسألة تعذيب الجزائريين الذين قاوموا مختلف الأساليب الوحشية وعانوا من كثرة التشرد وتدريجيا أصبح يعي ويدرك حقيقة ما يحدث في الجزائر، وهذا عندما قامت قوات ماسو بتعذيب هنري علاق، فقد اعتبر سارتر أن هذا الرجل يجعلنا نكتشف وتنبهر على هول التعذيب، لكن من هؤلاء الجلادون؟ أهم ساديون؟ أم هم ملائكة غاضبون؟ أهم أسياد ذووا أهواء مرعبة؟ أسئلة أجاب عنها علاق بأنهم يودون أن يقنعوا أنفسهم ويقنعوا أصحابهم بسيادتهم المطلقة، فهم أحيانا بشر يمسكون أناسا تحت رحمتهم وهم أحيانا أخرى رجالا قساة أقوياء أوكل إليهم ترويض أوقع البهائم وأشدها وحشية(**شطاطة. أ. 1999: 29-31.**).

وبذلك أدرك عن" هنري علاق "الذي قاوم بشجاعة أساليب التعذيب المطبقة من قبل الجيش الفرنسي في الجزائر، ونديد بهذه الطرق البشعة التي تقلل من قيمة الإنسان، وتجعله مثل الحيوان، وفي هذا الشأن كتب قائلا:" لقد فرض التعذيب نفسه تلقائيا وأصبح روتينيا قبل أن يلاحظ الناس ذلك، غير أن الحقد البشري الذي يتمثل فيه إنما يعبر عن العنصرية، لأنه يراد تهديم الإنسان نفسه بكل صفاته الإنساني، الشجاعة، الإرادة والذكاء، الأمانة الصفات نفسها التي يطالب بها الاستعمار، لكن إذا استخلف الغضب الأوروبي إلى درجة أن يحتقر صورته

نفسها فذلك لأن عربيا عكس هذه الصورة **(سارتر. ج. ب. 1975: 63-64)**.

وعندما بلغ التعذيب ذروته كتب سارتر رواية مسرحية **سجناء ألطونا** سنة 1959 التي عالجت أساليب التعذيب، وقدمت هذه المسرحية، بأحد مسارح باريس، أين كشفت عن طرق التعذيب التي يمارسها الجيش الفرنسي، وتتحدث الرواية عن الجرائم التي ارتكبتها النازية وإسقاطها على الفرنسيين الذين يعذبون الجزائريين، وأن ما عانه الفرنسيون أثناء الحرب العالمية الثانية هو نفس ما يعانيه الشعب الجزائري في هذه الفترة**(سارتر. ج. ب. 1960: 264-265)**. لقد تطور موقف" سارتر "تجاه الثورة الجزائرية في بداية الستينات، إذ دعم فكرة الحرية التي كان ينادي بها، ففي فيفري 1960 قام بزيارة إلى كوبا بمعية سيمون دي بوفوار **Simone de Beauvoir**وتقابلا مع كاسترو، وفي هافانا التقى ببعض المثقفين البرازيليين، وألقى محاضرة، ندد فيها بالسياسة الفرنسية.

وفي نوفمبر 1961 شارك في مظاهرة سلمية احتجاجا على القمع والتقتيل للعمال الجزائريين المتظاهرين في 17 أكتوبر بباريس، وفي 13 ديسمبر 1961 حضر في جمعية نظمها ممثل جبهة التحرير الوطني الطيب بولحروف، وممثلين عن اليسار الإيطالي حول استقلال الجزائر. هذه النشاطات سمحت له بالحصول على جائزة أوميغا بميلانو**(عمراني. ع. 145:1995)**.

وجدت مواقف وأفكار سارتر صدى في الوسط الثقافي الفرنسي، ففي بداية سبتمبر 1960قام 121 مثقف فرنسي بإمضاء بيان، بعنوان إعلان الحق بعد الخضوع أثناء حرب الجزائر، ونشر هذا البيان في جريدة الحرية Liberte والحقيقة Vérité في سبتمبر، أكتوبر 1960 ، وحسب الموقعين فإن هناك الكثير من الفرنسيين يتعرضون للمتابعة والسجن والمحاكمة لأنهم رفضوا المشاركة في هذه الحرب.

لم بتوقف التنديد بالجرائم الفرنسية على الرأي العام، بل سيتوسع نطاقه إلى مناطق أخرى من العالم، ففي إيطاليا دعا رئيس بلدية فلورنسا Florence الديمقراطي المسيحي بوضع حد للعنف، ثم وجهت شخصيات سياسية ذات إيديولوجيات مختلفة في17 ديسمبر 1960 رسالة للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة تدعو إلى السلم في الجزائر، كما تشكلت لجنة إيطالية 1961سنة من أجل السلم في الجزائر**(Rioux. j. p. 1990 :376)**.

كما خصصت جريدة L'unita dimanche لسان حال الحزب الشيوعي الإيطالي دراسة هامة في صفحاتها الأولى حول المعتقلات والمحتشدات في الجزائر، هذه الدراسة تحت عنوان "المظليون الفرنسيون يستفيدون من دروس اس-اس الألمانية Paras français tirent la leçon des ss allemande نددت فيها بجرائم الجيش الفرنسي بالجزائر، فالكولونيالية الفرنسية التي ارتكبت الكثير من الجرائم لن تتوقف عن ارتكابها مرة أخرى(**El moudjahid, n° 45, le 06 juillet 1959**).

وفي 05 أبريل 1956 نشر هنري مارون Henry maron أستاذ التاريخ القديم بجامعة السوربون مقالا في جريدة لوموند بعنوان **فرنسا بلدي** يحذر فيه الرأي العام الفرنسي والحكومة الفرنسية ضد مخاطر استمرار الحرب في الجزائر، وضد الوسائل المستعملة، التي منحت في إطار قانون السلطات الخاصة، فهناك خطورة كبيرة على الصحافة والراديو، وأصبحنا نستمع إلى راديو سويسرا، ونقرأ من الصحافة الأجنبية، وأكد على وجود مخابر للتعذيب في كامل الجزائر، ولا يمكن الدفاع عن قضية نبيلة بوسائل قمعية، فالشرف الفرنسي ينهار، والوطن في خطر(**Evno P et Planchais. J. 1990 : 99-101**) .

وعبرت بعض الشهادات الأوربية في مجلة" **الشباب العامل** "النمساوية في مايو 1960، بأنه فرنسا تعيش في العصور الوسطى، وهي في قرن الصواريخ العابرة للقارات تخوض حرب كولونيالية ضد الشعب الجزائري، فلا يوجد في العالم المتحضر جيش يتمتع بالكارت الأبيض في الحرب في قرن حقوق الإنسان، فقد اقترف اللفيف الأجنبي جرائم بربرية لعصر قد ولى(**El moudjahid, n°87, 22 novembre 1960**).

كما خصصت الصحافة السويدية عدة مقالات حول التعذيب محملة المسؤولية للجيش الفرنسي وطالبت بتدخل الرأي العام السوي، والدولي، وهيئة الأمم لوضع حد لهذه الجرائم، واتخاذ موقفا واضحا، فتحت عنوان "**الجزائر تحت التعذيب** "**L'Algérie sous la torture** كتبت الجريدة الاجتماعية والديمقراطية **Ostgoten** قائلة :"**إنه من الغريب أن الطرق المستعملة من طرف الجيش الفرنسي بالجزائر لم تحرك الرأي العام الدولي، إنه اختراق للحقوق الأساسية للإنسان، فكثير من الرجال والنساء قد نددوا بالجرائم النازية بألمانيا والدول المحتلة من طرف النازية، وضد العنصرية في إفريقيا، وضد أشكال الديكتاتورية. إنه من**

الإنسانية تسليط الأضواء على الجزائر، ووقف هذه الأعمال اللاإنسانية والتعذيب، وإيجاد حلا للمسألة الجزائرية، فلا يمكن أن نبقى صامتين إذا تعلق الأمر بالجزائر وفرنسا"(Elmoudjahid. N° 60. 22 février 1960).

وبعد نشر تقرير المنظمة الدولية للصليب الأحمر تساءلت جريدة Nytid ذات التوجه الاشتراكي والديمقراطي :"**كيف تتصور حكومة باريس أن الرأي العام الدولي سيسكت عن التعذيب ضد الوطنيين الجزائريين؟**"، كما استنكرت الفيدرالية الدولية للنساء الديمقراطيات خلال المؤتمر المنعقد ببرلين والذي مثلت الجزائر فيه الدكتورة" **نفيسة حمود** "*بالقمع الوحشي الذي أخذ طابعا دراماتيكيا، والذي نتج عنه موت مليون شخص من الرجال والنساء والأطفال، ومليونين يعيشون وراء الأسلاك الشائكة، وتحت نظام عنصري، يستند على القوانين استثنائية سمحت بوجود القمع اليومي، والطرق اللاإنساني، منها التعذيب، والاعتقال الغير شرعي، واختراق حقوق الدفاع، فحرب الجزائر من شأنها أن تهدد الأمن العالم، وعبر مجلس الفيدرالية عن تألمه للأعمال الوحشية بالجزائر والتي لم يسلم منها الأطفال والشيوخ والنساء(**El moudjahid, n° 76, 05 janvier 1961**).

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد التقى المستر" **دالاس** " **Dallas** وزير الخارجية يوم الجمعة 24 مايو 1957 برؤساء البعثات الدبلوماسية العربية بواشنطن، وهم ممثلو لبنان، سوريا، مصر، تونس، المغرب الأقصى العراق، العربية السعودية، اليمن، وليبيا. وبعد المقابلة سلم السيد **فريد زين الدين** ممثل سوريا تصريحا للوزير الأمريكي ذكر فيه بأن ممثلي العرب شرحوا للمستر" **دالاس** "وجهة نظرهم في قضية الجزائر، واتهموا بعبارات حادة فرنسا بمواصلة حرب الإبادة في الجزائر، وأطلعوه عن استعمالها للغازات الخانقة، وإعدام الأسر، وأضاف الممثل السوري أن الممثلين العرب اقترحوا على الولايات المتحدة الأمريكية التعاون معهم لإنشاء لجنة دولية في الجزائر(**جريدة المقاومة، العدد16 ، 03 جوان1957).**

وفي نفس السياق تناولت الصحف الأمريكية التعذيب الفرنسية في الجزائر، فقد كتبت جريدة الأمة الأمريكية مقالا هاما حول طرق التعذيب المستعملة ضد الجزائريين تحت عنوان " **إرث هتلر بباريس** "وهو عبارة عن دراسة فندت كل الحجج الفرنسية. هذا الملف كان مرفوقا بوثائق عن جرائم الحرب، وبيَن أن الشرطة الفرنسية حلت محل" **الغاستبو** "وأن الفرنسيين

يتصرفون كالنازيين، مؤكدة أن الرأي العام الأمريكي لم ينخدع بتصريحات **ميشال دوبري(Elmoudjahid. N°47. 03 Aout 1959)**، في الوقت نفسه كتبت جريدة The **observer**مايلي:"**منذ أيام قليلة طلب الوزير الأول الفرنسي دوبري من حلفائه الغربيين بمساندة السياسة الفرنسية بالجزائر، إنه يطلب منا مساندة سياسية قائمة على استعمال التعذيب**" **(Elmoudjahid. N°47. 03 Aout 1959)**، بينما كتبت جريدة **Manchester guardian**فيما يتعلق بحجز كتاب التعفن **La gangrène** ما نصه :"إن حجز هذا الكتاب يؤكد مما لا شك فيه كل الحقائق التي يحتويها، وعلى الحكومة الفرنسية أن لا تلوم إلا نفسها، فالمؤكد أن العديد من أعضاء الحكومة على علم بالممارسات الوحشية التي ذكرت في الكتاب" **(Elmoudjahid. N°47. 03 Aout 1959)**.

في الوقت ذاته وفي 17 نوفمبر 1961 تظاهر الآلاف من الأشخاص بموسكو، لمدة 35دقيقة، معظمهم من الطلبة الأفارقة والآسيويين وأمريكا اللاتينية، رافعين عدة شعارات مؤيدة للجزائر، مكتوبة بالفرنسية والعربية، والانجليزية، وطالبوا بإطلاق سراح المساجين الجزائريين، كما عرفت الرباط مظاهرات، حيث تظاهر ثلاثون شخصا(30) من الفرنسيين الليبراليين ووقفوا أمام السفارة الفرنسية لمدة ثلاث ساعات، ومظاهرات أخرى بفاس أمام القنصلية الفرنسية، إلى جانب انعقاد عدة اجتماعات بوجده، والدار البيضاء، وتيطوان(**Le monde, n° 5237, 18 novembre 1961)**.

وبمبادرة من الجمعية العالمية للقضاة الديمقراطيين طالبت البعثة الوطنية للقضاة في 15مارس 1961 من الحكومة الفرنسية عبر سفيرها بنيودلهي، بترخيص لزيارة الجزائر، بهدف جمع المعلومات المتعلقة بالجوانب القضائية للمسألة الجزائرية، وضمت هذه البعثة:**أريش شوندرا Harish chandra** محامي بالمحكمة العليا في الهند، وأمين البعثة **ألفراد فريش Alfred frish**محامي بمكتب فيينا بالنمسا، و**حمياني** رئيس المحكمة العليا بالرباط، والأستاذ **ياسوجي كازهايا Yasoji kazahaya** محامي بمكتب بطوكيو، **ودومينكو ريزو Domineco rizzo**محامي بمحكمة الاستئناف بإيطاليا، وعضو بمجلس الأمة الايطالي(**El Moudjahid n 80 le 12 mai 1961)**.

وقامت المجموعة الأفروأسيوية بهيئة الأمم بتاريخ 10 فيفري 1960 بتسليم رسالة

جماعية إلى الأمين العام **أمارسك جولد Hammararsky joeld** ، واستنادا إلى التقرير الذي نشرته منظمة الصليب الأحمر التي أشارت فيه إلى ممارسة السلطات الفرنسية للتعذيب ومختلف أشكال المعاملات اللاإنسانية بالجزائر، وعلى الأساس اعتبرت أن هذه المعاملات هي اختراق واضح على المبادئ الإنسانية، وتناقض إعلان حقوق الإنسان، وعلى الهيئة الدولية أن تلعبها دورها لوضع حد لهذه الإجراءات القمعية.

كما صرح **جميل بارودي Djamile baroody** رئيس المجموعة وممثل العربية السعودية وممثل برمانيا ورئيس اللجنة الخاصة من أجل الجزائر باسم بعثة افر آسيوية وبتوجيهات من حكوماتهم ، وبعد اضطلاعهم على تقرير الصليب الأحمر الذي سلم للحكومة الفرنسية في 15 ديسمبر 1959 أن المعلومات المشار إليها في التقرير لم تنفها الحكومة الفرنسية، مما يؤكد أن التعذيب، وأشكال أخرى من المعاملات غير إنسانية تمارس على أغلبية الشعب الجزائري **(Elmoudjahid. n°60. 20 février 1960)**.

وفي نفس الاتجاه ندد الدكتور" علي **ساسترو ميجوجو Ali sastroamidjojo** رئيس الوزراء الأندنوسي السابق ورئيس البعثة الأندنوسية في هيئة الأمم المتحدة، ورئيس مؤتمر باندونغ المنعقد سنة 1955 بالأعمال الإجرامية التي ترتكبها الجمهورية الخامسة، فسياسة ديغول قد فشلت ولم تزد إلا في تفاقم الوضع، وتعرض الشعب الجزائري إلى معاملة قمعية، فلا يمكن السماح بهذه الأفعال غير إنسانية المرتكبة من طرف دولة متحضرة، لذا نوجه نداء إلى المجتمع الدولي من أجل التدخل لوضع حد للجرائم بالجزائر(**El moudjahid, n° 76, 05 janvier 1961)**.

وكان للإذاعات العربية دور فعال في الكشف عن الوجه الإجرامي للاستعمار الفرنسي أمام الرأي العام العربي، فقد ذكرت إذاعة المغرب في 19 أفريل1957 أن العمليات القمعية المرتكبة من طرف السلطات الفرنسية أخذت أبعادا خطيرة، حيث وضعت النخبة الفرنسية الحرة المدفوعة بالحس الإنساني الرأي العام الفرنسي والعالمي أمام الواقع المحزن للجزائريين، واعتبروا أن السكوت وغض النظر عن هذه الجرائم يعني ضياع الكرامة الإنسانية وإهانة للضمير الإنساني(**Morice André. 1959 :82)**.

أما إذاعة القاهرة الناطقة بالفرنسية فقد جاء في كلمتها التي أذاعتها في 29 أوت1957:

"**إنه جندي فرنسي يرفع صوته منددا بالتعذيب، نحن بعيدون كل البعد عن التهدئة التي من أجلها جئنا، نحن مستاءون من رؤية إلى أي حد انحطت الطبيعة الإنسانية، ورؤية الفرنسيين يستخدمون أساليب أقل ما يقال عنها أنها بربرية**"(**Morice André. 1959 :83**).

وبعد قرار السلطات الفرنسية بإنشاء لجنة للتحقيق في الجرائم المرتكبة، علقت إذاعة القاهرة على هذا القرار في 04 ديسمبر 1957 قائلة:"**من المفروض أن تأخذ هذه اللجنة بعين الاعتبار جميع حالات التعذيب المرتكبة من طرف مسئولين فرنسيين عسكريين ومدنيين...لماذا هذه اللجنة التي تحمل اسما جميلا لم تحرك ساكنا؟ .Morice André (85-84: 1959)**، وتحت عنوان مسيرة عسكرية **Marche militaire** أبرزت مسؤولية السلطات الفرنسية عن الحرب في الجزائر، والتي كشفت وجهها الحقيقي، وفي هذا الشأن نشرت جريدة لوموند تقريرا رسميا حول الجزائر، هذا التقرير حرر من طرف 12 عضوا في لجنة الحفاظ على الحقوق والحريات الفردية(**Morice André. 1959 :85**).

قدم هذا التقرير إلى الحكومة الفرنسية في 14 سبتمبر الأخير من سنة **1957** لكن مضمونه ظل سريا، وحملت هذه اللجنة مسؤولية الشعب الفرنسي في ارتكاب حكومته بالجزائر للمجازر منذ ثلاث سنوات، ثم أضافت :"**إنه من المخجل أن يبقى هذا التقرير محاطا بالسرية لأشهر طويلة خوفا من مناقشته في هيئة الأمم...إن المعمرين الفرنسيين ومعاونيهم من السلطة يواصلون حربهم الإبادية بالجزائر، لكن في النهاية الشعب الفرنسي هو الوحيد الذي يتحمل المسؤولية التاريخية عن الجرائم الوحشية التي لم تعرفها الإنسانية ...حرب الجزائر هي اعتداء استعماري ضد شعب قرر أن يعيش حرا أو الموت .Morice André (87-86: 1959)**.

خاتمة:

لقد كانت الثورة الجزائرية فرصة لإقرار الصفة الدولية لحروب التحرير الوطني، ودافع لإيقاظ الضمير العام العالمي بشرعية هذه الحروب، ومن هنا يمكن القول أن جبهة التحرير الوطني نجحت إلى حد بعيد في كشف طبيعة الحرب التي تخوضها فرنسا في الجزائر باسم التمدن واحترام الاتفاقيات الدولية والتي ارتكبت فيها أبشع الجرائم في التاريخ، فكان على المجتمع الدولي أن يدين هذه الأعمال، ومعاقبة كل مسئول عنها كما كان الشأن بعد

الحرب العالمية الثانية حينما تم محاكمة رموز النازية، لأنها تشترك مع الشعب الجزائري في الإنسانية التي خلقت من أجل أن تعيش حرة، رافضة أي تعد على الحقوق الطبيعية التي أقرتها الشرائع السماوية، والدساتير الوضعية عبر أحقاب تاريخية مختلفة. فالإنسان مهما اختلف لونه أو لغته أو عقيدته فهو في النهاية ينتمي إلى الجنس البشري ذو الأصل الواحد.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية

– سارتر جون بول(1972)، **العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون الأساسي**(ترجمة، بولس غانم)، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع بيروت، لبنان.

– سارتر جون بول. (1975)، **عارنا في الجزائر**(ترجمة، عايدة وسهيل ادريس)، دار الأدب، بيروت، لبنان.

– سارتر جون بول. (1960)، **سجناء ألطونا** (ترجمة عبد المنعم حفني)، عالم الكتب، القاهرة.

المراجع باللغة الغربية

– بوسلطان محمد، حمان بكاي، (1986). **القانون الدولي المعاصر وحرب التحرير الوطني**، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر. – سعد الله . عمر. (1994)، **حقوق الإنسان وحقوق الشعوب العلاقة والمستجدات القانونية** ، الطبعة الثانية ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

–عمراني عبد المجيد. (1995)، **النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1954–1962** مطبعة دار الشهاب، باتنة .

المصادر باللغة الأجنبية

-Jeanson Francis et Colette Jeanson. (1993), **L'Algérie hors la loi**, Editions, ENAG .

-Morice André. (1959). **Les fellaghas dans la cité ,** Editions de la société d'éditions Nantes .

-Oppermann Thomas. (1961)**Le problème Algérien** , Traduit de l'allemand par j lecerf, Edition, François, Maspero Paris.

- Roy Jules. (1972) , **J'accuse le général Massu**, Editions du seuil ,paris.

المراجع باللغة الأجنبية

-Benatia farouk(1997) . **Les Actions humanitaires pendant la guerre de libération**. Editions Dahleb.

-Evno. Patrick et planchais. Jean . (1990) , **La guerre d'Algérie**, Editions, laphomic, Alger.

-Mameri. khalfa,(1962), **Les nations unies face à la question Algérienne 1954-1962**. Société national d'éditions et de diffusion, Alger.

-Mynier Gilbert et Harbi Mohamed. (2004) , **FLN documents et histoire 1954-1962**. Éditions libraire arkhtene fayard.

-Rioux. Jean pierre. (1990), **La guerre de l'Algérie et les français,** Editions Arkhtene fayard.

-Stora. Benjamin. (1992) ,**Ils venaient d'Algérie, l'immigration Algérienne en France 1912- 1992.** Editions , librairie Arkhtene fayard.

الدوريات

-بوتاف عبد الرحمان. (2003). "**الثورة والحرية**". **مجلة القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية** 1954-1962، إعداد بوصفصاف عبد الكريم، وآخرون، الجزء الأول، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري بقسنطينة، 28 أفريل 2003، ص ص 51-60.

- فلاح(أمال). (نوفمبر 2002). " **حرب المثقفين**"، **مجلة الحدث الدولي**، العدد24 ، ص ص 92-93.

- شطاطة أحمد(جويلية 1999)، " عارنا في الجزائر "**مجلة الجيش**، العدد 432 ، ص 29-31.

الجرائد

- المقاومة، العدد11 ، 01 أبريل1957 .

- المقاومة، العدد16 ، 03 جوان 1957 .

- El Moudjahid,N° 33, 08 décembre 1958.

- El Moudjahid, N° 45, le 06 juillet 1959 .

- El Moudjahid. N°47. 03 Aout 1959 .

-El Moudjahid, N° 60, 20 février 1960.

-El Moudjahid,N°87, 22 novembre 1960 .

. El Moudjahid,N° 76, 05 janvier 1961-
El Moudjahid N° 80 le 12 mai 1961- .
-El Moudjahid. N°87. 22 Novembre 1961
-L'écho d'Oran, N° 31690, 22 janvier 1960.
- Le Monde, N° 5236, 17 novembre 1961 .
Le Monde, N° 5237, 18 novembre 1961- .

*ولدت لاليام نفيسة حمود في 1924 بالجزائر العاصمة من عائلة ميسورة الحال، واصلت دراستها في الطب حتى حصولها على الشهادة سنة 1944 في جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، وشاركت في مظاهرات 08 مايو 1945انثم انخرطت في حزب الشعب. التحقت بصفوف الثورة منذ 1954 وكانت تعالج المرضى حتى القي عليها القبض سنة 1957 ثم أطلق سراحها قبيل الاستقلال . وافتها المنية قي 2002 عن عمر يناهز 78 سنة.